



عبد الحى بسة
رئيس اللجنة



التهامي الغرزي
مقرر الموضوع

المقاربة النيابية لنموذج التنموي الجديد

جميع المواطنين والمواطنات. ويمكن إدراك هذا الهدف عبر سبعة محددات أساسية : (1) تنمية الرأسمال البشري وتعزيزه، وإرساء ميثاق اجتماعي جديد قائم على الثقة وتقليص الفوارق، (3) وتحقيق نمو مستدام من خلال الاستثمار الأمثل لكل إمكانات البلاد، أخذاً بعين الاعتبار ما يشهده العالم من تحولات مستمرة، (4) واستكمال ورش الجهوية المتقدمة والإسراع في تنفيذه، (5) وتحسين رفاه المواطنين والمواطنات والنهوض بمستوى عيشهم، من خلال التثمين المسؤول والمستدام والمدمج للرأسمال الطبيعي، (6) وتعزيز أرضية القيم الوطنية عبر جعل الثقافة والرياضة رافعتين للتنمية، (7) وضمان تموقع أفضل للمغرب في محيطه الإقليمي والدولي.

ويمكن تفعيل هذه المحددات السبعة من خلال إرساء منظومة ناجعة للحكامة المؤسساتية، إذ تشكل هذه الأخيرة محوراً أساسياً ضمن عملية التحوّل

المجلس من خلال هذه الأرضية، إلى بناء مغرب مزدهر يضمن مقومات جودة الحياة للجميع، ويتيح للمواطنات والمواطنين فرص استثمار مؤهلاتهم وطاقتهم الإبداعية وتحسين مستوى عيشهم، مغرب منصف يستمد قوته وفخره من تاريخه وحضارته ومؤسساته وقيمه، ويشق طريقه بخطى واثقة في قارته الإفريقية.

ويقتضي تحقيق هذا الطموح ثلاثة متطلبات أساسية، ألا وهي : (1) الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، (2) العدالة الاجتماعية (3) اقتسام ثمار الازدهار.

ويتمثل الهدف الرئيسي الذي تروم هذه الأرضية بلوغه، في تعبئة كل القوى الحية للبلاد، بغية بناء نموذج تنموي، يقوم وجوباً على سياسات عمومية منسجمة وتشاركية هدفها خدمة المواطن، وتؤهل المغرب للانتقال إلى عتبة أعلى من التنمية المطردة والمستدامة والمدمجة، التي تعود بالنفع على

يأتي إنجاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لهذه الدراسة حول «المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد» بناء على إحالة ورادة من رئيس مجلس النواب بتاريخ 26 يوليوز 2018. وقد جرى الاعتماد في إعداد هذه الدراسة، من جهة على ما أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من دراسات وتقارير في ارتباط بالموضوع، ومن جهة أخرى على الأفكار والاقتراحات والمعطيات الهامة التي أثمرت عنها جلسات الإنصات التي تم عقدها مع ممثلي مجلس النواب وخبراء في القانون الدستوري وكذا النقاشات الداخلية التي أثمرت اجتماعات أعضاء اللجنة الخاصة التي تم إحداثها للانكباب على هذا العمل.

وترصيداً لمجموع الدراسات والتقارير والآراء ذات الصلة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يقترح المجلس في القسم الأول من هذه الدراسة الخطوط العريضة للأرضية التي يقترحها لإرساء نموذج تنموي جديد. ويطمح

- المواطنات والمواطنين، وذلك من أجل :
- المواطنات والمواطنين
 - الاستجابة لحاجيات
 - انتظاراتهم ورصد التغيرات التي تشهدها البلاد، وذلك عن طريق تعزيز العمل التشريعي؛
 - ربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال تعزيز نجاعة الرقابة البرلمانية؛
 - تحسين الحكامة، من خلال تقييم السياسات العمومية والحرص على انسجامها؛
 - تحسين صورة المغرب والدفاع عن قضايا البلاد بشكل عام، وعن القضية الوطنية الأولى على وجه الخصوص، من خلال تعزيز آليات الدبلوماسية البرلمانية؛
 - تعزيز الديمقراطية التشاركية المنفتحة، من خلال العمل على مأسسة
- هذه السياسات؛
- اعتماد المؤسسات العمومية لنمط تدبير مبني على النتائج؛
 - تجويد نجاعة النفقات العمومية وأداء الإدارة، لاسيما في إطار الجهوية؛
 - جعل التواصل المؤسسي ركيزة من ركائز الحكامة الجيدة.
 - وارتكازا على هذه الأرضية، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن ورش النموذج التنموي الجديد يشكل فرصة مواتية لنواب الأمة من أجل الانكباب على بلورة رؤية جديدة من شأنها أن تكرس مجلس النواب كمؤسسة ديمقراطية حديثة، أكثر انفتاحا وتأثيرا، تعمل على الانتقال بالبلاد نحو مستوى جديد من التنمية، وتشتغل في انسجام مع باقي المؤسسات الدستورية، وتساهم في ترسيخ ديمقراطية أكثر انفتاحا على
- الأفقّي لإنجاح تنفيذ النموذج التنموي الجديد. ولتحقيق ذلك، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ما يلي:
- تفعيل أحكام الدستور المتعلقة بالحكمة المسؤولة، لا سيما من خلال إعمال آليات المحاسبة، وتكريس حق المواطن في الحصول على المعلومات والولوج إلى سبل التظلم؛
 - تعزيز فعالية أداء المؤسسات العمومية؛
 - ضمان الانسجام بين السياسات العمومية ووضعها وفق منظور للمدى الطويل؛
 - تعزيز اعتماد المُقاربة التشاركيّة، بدءاً من إعداد السياسات العموميّة إلى تقييمها ومروراً بتنفيذها، وذلك من أجل تحقيق نسبة أعلى من انخراط المواطنين والمواطنات وتعبئتهم حول

توصيات المجلس

وضبط قنوات مشاركة المواطنات والمواطنين في مسلسل الإنتاج التشريعي وفي تتبع عمل البرلمان. ويقتضي تحقيق هذه الأهداف العمل على خلق الانسجام والملاءمة بين اختصاصات مجلس النواب وأنشطته وبين محددات النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات تتوزع إلى ثلاثة محاور :

1. توصيات من أجل ضمان حسن استعداد وتعبئة مجلس النواب لمواكبة تنفيذ النموذج التنموي الجديد

